



## محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية السورية اللبنانية المشتركة المنعقد في دمشق بتاريخ 2010/8/9

انطلاقاً من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق المنعقدة بين البلدين وعلى الروابط التاريخية والاجتماعية والعلاقات الأخوية، وبناءً على الدعوة الموجهة من السيدة لمياء عاصي وزيرة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية، وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني، قام معالي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية الأستاذ محمد الصفدي بزيارة إلى دمشق يوم الاثنين الموافق 2010/8/9 على رأس وفد مرافق، بحضور سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري وحضور سعادة سفير الجمهورية اللبنانية الأستاذ ميشال خوري وحضر الاجتماع كل من السادة التالية أسماؤهم:

### عن الجانب اللبناني:

فؤاد فليفل	مدير عام الاقتصاد والتجارة بالإنابة - مدير مديرية حماية المستهلك
رامي مرتضى	عن السفارة اللبنانية في دمشق
مالك عاصي	رئيس مصلحة التجارة بالإنابة
سلوى رحال فاعور	رئيس مصلحة حماية الملكية الفكرية
علي برو	رئيس المكتب الفني للأسعار ورئيس برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد
رفيف قبيسي برو	رئيسة مركز المعلومات التجارية
لما عويجان	مستشارة الوزير ورئيس وحدة منظمة التجارة العالمية
أنطوان قسطنطين	مستشار الوزير السياسي
غادة سفر	خبير ملكية فكرية

### عن الجانب السوري:

خالد سلوطة	معاون وزيرة الاقتصاد والتجارة
محمد غياث زكريا	معاون مدير عام الجمارك العامة
محمد كنعان	مدير العلاقات العربية والدولية في وزارة الاقتصاد والتجارة
حسام اليوسف	مدير عام هيئة تنمية وترويج الصادرات
شروق حسن	مديرة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة
جميل أسعد	مدير حماية الملكية في وزارة الاقتصاد والتجارة
إياد مقلد	مدير العلاقات الدولية في وزارة الصناعة
م. رياض خليفة	مدير النقل الطرقي في وزارة النقل
ك. يحيى الخالد	مدير الشؤون الفنية والجودة والمخابر في وزارة الاقتصاد والتجارة
محمد خزيمة	مدير التسويق الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
عباس الخطيب	معاون مدير شؤون البراءات في مديرية حماية الملكية
عقيل أسعد	معاون مدير العلاقات العربية والدولية
سمير حسن	رئيس دائرة العلامات في مديرية حماية الملكية بالتكليف
م. عادل حسن	رئيس دائرة الجودة في وزارة الاقتصاد
أنطوانيت المعراوي	معاون مدير التسويق في وزارة الصناعة
ماري ديراني	المؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء
غسان الحموي	مديرة العلاقات العربية والدولية في وزارة الاقتصاد

يوسف البدوي  
ياسر سعدة  
لينا ملحم  
فارس سرميني  
فلاح أسعد

مديرية العلاقات العربية والدولية  
وزارة الاقتصاد والتجارة - دائرة المعاهدات الدولية  
هيئة المواصفات والمقاييس  
المؤسسة العامة للمعارض  
المكتب الصحفي

وشارك من الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني كل من السيد حسن مسلم مدير مديرية المتابعة والتنفيذ والسيدة منال شقير رئيسة دائرة الاقتصاد.

في بداية الاجتماع رحبت السيدة الوزيرة بمعالي الوزير والوفد المرافق متمنية النجاح والتوفيق للجنة في تحقيق الأهداف التي اجتمعت لأجلها، ورد معالي الوزير شاكراً حسن الاستقبال والضيافة مؤكداً على ضرورة توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بما يخدم مصلحة البلدين الاقتصادية ويحقق طموحات الفعاليات الاقتصادية والتجارية في كل منهما، كما أكد سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني على ضرورة الاستمرار ومواصلة العمل لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين.

تم استعراض بنود جدول الأعمال وتبادل وجهات النظر بشأنها في جو سادته روح المودة والأخوة، اتفق الجانبان على ما يلي:

#### أولاً:

مواصلة العمل على تطوير الآليات اللازمة لتسهيل انسياب السلع والبضائع بين البلدين بهدف زيادة حجم التبادل التجاري وتأمين مقومات التكامل الاقتصادي وصولاً إلى إقامة سوق مشتركة ووضع الدراسات والخطط اللازمة لتحقيق ذلك.

#### ثانياً: اللوائح السلبية

1. زود الجانب السوري نظيره اللبناني بياناً بالإجراءات والقرارات الصادرة في سوريا ابتداءً من عام 2004 حتى آخر تعديل بشأن إلغاء اللوائح السلبية المعمول بها بين البلدين استناداً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. بالنسبة للاسمنت اللبناني: أوضح الجانب السوري أنه تم إلغاء شرط الكمية عند استيراد الاسمنت الأبيض إلى سوريا، وحدد الجانب السوري الشروط الفنية لاستيراد الاسمنت من كافة الدول بما فيها لبنان لجهة استيراده بأكياس ورقية حصراً.
3. أكد الجانبان على ضرورة الالتزام بتطبيق اتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة الموقع بين البلدين وعدم فرض أية متطلبات جديدة لا تنص عليها الاتفاقية وبشكل أساسي على مادة الاسمنت.
4. طلب الجانب السوري من الجانب اللبناني إلغاء إجازة الاستيراد المفروضة على استيراد مادتي الاسمنت والكلينكر، وعد الجانب اللبناني بدراسة الموضوع مع الجهات المعنية والرد في أقرب وقت ممكن.
5. أفاد الجانب السوري عن أن وزارة الصناعة في الجمهورية اللبنانية تشترط خضوع المياه السورية المصدرة إلى لبنان إلى تحاليل مخبرية قبل تصديرها، ووعد الجانب اللبناني بدراسة الموضوع بعد قيام الجانب السوري بتوجيه كتاب عبر الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني مرفق بالوثائق الثبوتية.

#### ثالثاً: بالنسبة للرسوم ذات الأثر المماثل

1. أوضح الجانب السوري أنه قد تم دمج جميع الرسوم المستوفاة على العبور برسم واحد تحت مسمى رسم العبور ويتم مناقشة الموضوع عبر اللجنة الفنية للنقل البري.

2. رسم الترخيص بالاستيراد: أفاد الجانب السوري بأنه رسم خدمي وسيقوم بمراجعته مع وزارة المالية في سوريا للبحث معها في إمكانية الاستعاضة عنه بمبلغ مقطوع.
3. رسم التأمين ورسم الإدارة المحلية: أوضح الجانب السوري أن هذه الرسوم تستوفى على المنتج المحلي والمستورد سواء وبالتالي لا تعتبر من الرسوم ذات الأثر المماثل.
4. رسم الإنفاق: هو نفسه رسم القيمة المضافة T.V.A. ويصل لحد أقصى 15%.
5. سلم الجانب اللبناني نظيره السوري لائحة بالمواد التي تخضع لرسم الاستهلاك الداخلي مع المعدلات المفروضة على كل منها.
6. اشتكى الجانب السوري من ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على صادراته من الخضار والفاكهة السورية المصدرة إلى لبنان خلال فترة تطبيق الروزنامة الزراعية الاستثنائية، ووعد الجانب اللبناني بدراسة الموضوع وموافاة الجانب السوري بالمعدلات المفروضة على هذه السلع بأقرب وقت ممكن.

#### رابعاً: التصور المستقبلي حول العلاقات الاقتصادية بين البلدين

اتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزارتي الاقتصاد والتجارة في البلدين وعضوية الجهات المعنية في كلا البلدين لدراسة إمكانية توحيد وتنسيق المواقف والسياسات الاقتصادية والتجارية في كلا البلدين، والعمل بشكل ثنائي على وضع تصور مشترك تجاه السوق المشتركة المزمع إقامتها بين كل من سوريا، لبنان، الأردن وتركيا، على أن يقوم كل جانب بتسمية ممثليه في أقرب وقت ممكن.

#### خامساً: التعاون في مجال حماية الملكية التجارية والصناعية

1. سلم الجانب السوري الجانب اللبناني بطاقة دخول مجانية على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية والإطلاع على العلامات التجارية المسجلة فيها وتلك التي يتم تسجيلها.
2. أكد الجانبان على ضرورة الاستمرار في التشاور بشأن العلامات المشهورة وخاصة تلك التي ترتبط بأسماء عائلات في البلدين للتوصل إلى تصور مشترك بشأن كيفية معاملة هذه العلامات.

#### سادساً: التعاون في مجال التحقق من منشأ السلع المتبادلة

في حال حصول تباين في وجهات النظر بين الجانبين في لجنة التحقق الفوري من صحة المنشأ بشأن منشأ سلعة (موضوع شكوى) يكلف معهد البحوث الصناعية في لبنان بالتحقق من المنشأ الوطني للمنتجات اللبنانية، والجهة المقابلة في سوريا بالتحقق من المنشأ الوطني للمنتجات السورية، وتعتبر النتائج الصادرة عنهما مقبولة لدى الطرفين.

#### سابعاً: اعتماد النموذج الجديد لشهادة المنشأ

اتفق الجانبان على اعتماد النموذج الجديد لشهادة المنشأ المعتمد في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لأغراض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

#### ثامناً: التعاون في مجال المواصفات والمقاييس

اتفق الجانبان على بحث الموضوع من خلال اللجنة الصناعية المشتركة، مع ضرورة التوصل لتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الأكثر تبادلاً بين البلدين استناداً للوثيقة الموقعة بين هيتي المواصفات والمقاييس في البلدين.

#### تاسعاً: التعاون في المجال الجمركي

أفاد الجانب السوري بأن عملية الكشف على البضائع الواردة من لبنان عبر معبر جديدة يابوس تتم بشكل عشوائي ولا يتم التفتيش إلا في حال الاشتباه أو بناء شكوى والمركز مزود بنظام سكارنر، كما أنه يوجد مركز تخليص جمركي.

### عاشراً: إنشاء مناطق اقتصادية مشتركة

اتفق الجانبان على توسيع التعاون بينهما لدراسة إمكانية إقامة مناطق اقتصادية (صناعية تكنولوجية) بتسهيلات ومزايا خاصة من الجانبين والاستفادة من التجربة اللبنانية بهذا الخصوص وذلك بهدف جذب استثمارات محلية وأجنبية وتعزيز إمكانية التصدير إلى الخارج.

### حادي عشر:

حول طلب الجانب اللبناني استثناء البيرة اللبنانية من قرار السيد وزير الصناعة في سوريا المتعلق بتسعير البيرة لأغراض التعريف الجمركية: أفاد الجانب السوري بأنه قرار استرشادي لوضع حد أدنى لأسعار بعض المنتجات المستوردة.

### ثاني عشر: التعاون بين نقطتي التجارة في البلدين

أبدى الجانبان استعدادهما لإقامة تعاون بين هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية ومركز المعلومات التجارية في لبنان من خلال تبادل الخبرات والمعلومات بينهما وتنسيق المواقف بين نقطتي التجارة في البلدين في إطار الاتحاد العالمي لنقاط التجارة.

### ثالث عشر: التعاون في مجال الجودة

اتفق الجانبان على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية لديهما في مجال الجودة والاستفادة من خبراتهما وتجاربهما وخاصة مع الاتحاد الأوروبي.

تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الاقتصاد والتجارة في البلدين لتحديد أطر التعاون وبعدها يتم توسيع عمل اللجنة لتشمل بقية الجهات المعنية، على أن يقوم كل جانب بتسمية ممثليه في اللجنة.

### رابع عشر: التعاون في إطار منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية

أعرب الجانب اللبناني عن استعداده لتقديم المساعدة الفنية للجانب السوري في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخاصة في موضوع إعداد مذكرة التجارة الخارجية وأعرب الجانب السوري عن شكره ووعد بإعداد مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لدراستها والتوقيع عليها خلال الاجتماعات القادمة للجنة الاقتصادية المشتركة.

كما اتفق الجانبان على قيام الجانب اللبناني بتزويد الجانب السوري بملخص عن تجربته بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني اللبناني.

كما دعت اللجنة إلى تنسيق مواقف البلدين في الاجتماعات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالح البلدين.

### خامس عشر: التعاون في مجال المعارض

اتفق الجانبان على دراسة إمكانية تنظيم معارض دولية مشتركة بهدف الترويج والتعريف بالمنتجات الوطنية للبلدين واستهداف أسواق ثالثة.

### سادس عشر: لجنة المتابعة المشتركة

اتفق الجانبان على تفعيل لجنة المتابعة المشتركة برئاسة معاون وزير الاقتصاد والتجارة لشؤون التجارة الخارجية عن الجانب السوري ومدير عام الاقتصاد والتجارة عن الجانب اللبناني وعضوية الفنيين المعنيين من الجانبين.

اتفق الجانبان على تحديد موعد الاجتماع القادم للجنة خلال شهر أيلول من عام 2010.



حرر ووقع في دمشق بتاريخ 2010/8/9 على ثلاث نسخ أصلية لكل منها نفس الحجة القانونية.

وزيرة الاقتصاد والتجارة  
في الجمهورية العربية السورية  
لمياء عاصي

الأمين العام للمجلس الأعلى  
السوري اللبناني  
نصري الخوري

وزير الاقتصاد والتجارة  
في الجمهورية اللبنانية  
محمد الصفدي